الفصل الأوَّل

مفهوم الخصوصية

الوقفة الأولى:

المفهوم

الخصوص، كما في القواميس، الانفراد، ويقابله العموم. ومن مفهوماته الانحصار، ويقابله الانطلاق. والواضح أن المراد بهذه الخصوصية أحد المعنيين في المفهومين، إذ المقصود الانفراد من المفهوم الأوَّل، والانطلاق من المفهوم الثاني. والمؤكَّد هو النزوع عن مفهوم الانحصار، مفهومًا من مفهومات الخصوصية. ويقال، كما في لسان العرب: خاصٌّ بيِّنُ الخُصوصية، بفتح الخاء وضمِّها.

يتردَّد، كثيراً، الاهتمامُ والتركيزُ على خصوصية المجتمع السعودي في المحيط العربي والإسلامي والعالمي. وهذا التركيز فرضته ظروف المجتمع الثقافية، التي جعلتها تتبنَّى الإسلام منهجاً للحياة، في وقت تنصرف فيه بعض الشعوب، رسمياً، عن هذا التركيز، والميل إلى العلمانية أسلوباً للحكم، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول ترعى الإسلام، وتمتلك ناصية القيادة فيه. ثم تحوَّلت إلى التركيز على ضعف انتمائها ثقافياً لهذا الدين، وضيَّقت على الأفراد الذين يرغبون في هذا الانتماء، في الوقت الذي تُصرُّ فيه هذه البلاد على الخصوصية، وتعلن ذلك في كل مناسبة محلية، أو إقليمية، أو دولية.

إذ نفخر بهذا التميُّز والخصوصية، ينبغي أن نتوخَّى الحذر من هذا الإطلاق، إذ إنَّ هذه الخصوصية يجب أن تكون حافزاً على مزيد من التميُّز الذي لا يعيقنا البتَّةَ عن السير في "ركب الحضارة"، واستخدام الوسائل المعينة على ذلك. ولا تعني الخصوصية الحدَّ من إسهامنا في الحياة العامة، والإحجام عنها، تحت منطلق التميُّز والخصوصية.[١]

نحن لا نريد أن نعيش «شعوراً بالخصوصية المتفوِّقة، تُرتِّب على جهل بحقيقة ما يجري في عالم اليوم، على مستوى الفكر والتخطيط ونضوج التنمية البشرية».[٢] يقول إبراهيم بدران: «إنَّ التمسُّك المبالغ به بمقولات الخصوصية الثقافية، والتشدُّد في عدم التعامُل مع مفردات العولمة، أو الحضارة المعاصرة عمومًا، بحُجَّة الحفاظ على الهوية القومية والخصوصية الثقافية أمرٌ غير منتج، وفيه الكثير من الأذى والإعاقة لانطلاق الأمَّة ونهضتها».[٣]

---

(١) انظر فقرة: وثنية الخصوصية. – ص ١٣ – ١٨.

في: عبدالرزاق عيد ومحمَّد عبدالجبار. الديمقراطية بين العلمانية والإسلام. – بيروت: دار الفكر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م. – ٢٦٤ ص. – (سلسلة حوارات لقرن جديد).

(٢) انظر: صلاح الدين أرقه دان. التخلُّف السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر. – بيروت: دار النفائس، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م. – ص ٢١٤.

(٣) انظر فقرة: أين تذهب الخصوصية؟. – ص ١٨٩ – ١٩١.

في: إبراهيم بدران. أفول الثقافة. – بيروت: المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م. – ٢٩٤ ص.

في تحرير هذه الثنائية المصطنعة، والتضادِّ المفترض، ينقل عبدالله السيد ولد أباه عن طه عبدالرحمن أن واقع التداخل بين الخصوصية والكونية يأتي من وجهين؛ هما كون «الخصوصية عنصرًا في الكونية»، باعتبار أن الكونية «تأليف صريح بين خصوصيات مختلفة»، كما أن «الخصوصية جسدٌ للكونية»، فالكوني لا يتجرَّد من الخصوصي بأي حال، «وإذا بطل القولُ بالتضادِّ بين الخصوصية والكونية جاز أن تقبل الخصوصية الإسلامية الاجتماعَ إلى الكونية؛ أي أن تكون باصطلاحنا خصوصية جامعة».[1]

إن من حق المجتمع العربي والإسلامي، والمجتمع السعودي جزء فاعل فيه، «أن يدافع عن هويته الثقافية وأن يتمسَّك بمقوِّمات ثقافته الأصلية وعناصرها ومكوِّناتها، ولكن من الخطأ أن يكون السبيل إلى ذلك هو الانطواء الثقافي على الذات والانغلاق عن التأثيرات الثقافية الأجنبية؛ لأن ذلك الانغلاق سوف يؤدِّي إلى جمود الثقافة العربية ذاتها وإضعافها وعدم تجديد حيويتها وحرمانها من فُرص التطوُّر والتقدُّم والانطلاق إلى آفاق واسعة جديدة».[2]

---

(١) انظر: عبدالله السيد ولد أباه. الحداثة والكونية: جدل الخصوصية والعالمية في المقاربة التحديثية. – التسامُح. – ع ١٣ (شتاء ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م). – ص ٥٤ – ٧٤.

(٢) انظر: سماح أحمد فريد. الحداثة والتقاليد المبتدعة: رؤية لقضايا الثبات والتغيُّر وإعادة التشكُّل. – التسامُح. – المرجع السابق – ص ٣٣ – ٥٣.

من منطلق أن الأصل في الأشياء الإباحة فإن هذا الأصل يجب أن يكون هو منطلقنا في النظر إلى التطوُّرات، التي نشهدها اليوم، مما يدخل في نطاق الوسائل، التي هي في أغلب الأحيان أوعية لما يوضع فيها، وسبل لتحقيق الأهداف.

أقول هذا وأنا ألحظ منطلق بعضنا المعاكس لهذه القاعدة الأصولية، إذ يذهب الذهن عند هؤلاء إلى أن الأصل في الأشياء المنع، أو حتَّى التحريم، لاسيَّما إذا وردتنا من طرق خارجية، كالمتغيِّرات التي لا تؤثِّر في الثوابت، من الاختراعات والتطوُّرات العلمية والتقنية والسلوكيات الاجتماعية. وقد حدث في السابق القريب رفض هذه الإنجازات الداخلة في مفهوم المتغيِّر من بعض الناس، ليس من منطلق اجتماعي ضيِّق، ولكن من نظرة تُعزى إلى الدين، بحجَّة أنها تؤثِّر سلبًا على الثوابت، وقد عولجت هذه المواقف، من قِبل القيادة السياسية والعلمية، بحكمة وروية، وسرت هذه الأشياء بهدوء، وأفاد منها الكثيرون.

يقول حسن حنفي: «جدل الثوابت والمتغيِّرات موجود في كلِّ فكر وثقافة وحضارة ودين، وليس في الفكر الإسلامي وحده؛ لأنه يعبِّر عن العلاقة بين القديم والجديد، بين الماضي والحاضر، بين الأصالة والمعاصرة، بين النقل والإبداع، بين التاخُّر والتقدُّم، بين الثبات والحركة في تاريخ الأمم والشعوب. لا غنى لأحدهما عن الآخر. ويقوم الجدل على التكامُل وليس على الإقصاء، وعلى التبادُل وليس على الاستبعاد. هما لفظان متضايفان لغويًّا، لا يفهم أحدهما إلا بالآخر... وكلاهما صحيح. ليس أحدهما صوابًا

والثاني خطأ. الثابت ضروري للمتغيِّر، والمتغيِّر ضروري للثابت. كلٌّ منهما يتضمَّن الآخر فيه».[١]

إن خصوصية المجتمع السعودي تنبعُ من تمسُّكه بالشرع، وتطبيقه في حياته، ولا تنبع من تقهقره، بحيث ندع مجالاً للقول بأن تأخُّره إنما جاء بسبب تمسُّكِه بالإسلام، كما يردِّد هذا بعض المتحمِّسين للعلمانية، ومن بينهم بعض المستشرقين الذين درسوا الإسلام، ويدخل في هذا بعضُ المنصِّرين.[٢]

يقول محمَّد أسد في كتابه: الطريق إلى مكَّة: «الآراء الشائعة في الغرب عن الإسلام فيما يأتي: «انحطاط حال المسلمين ناتجٌ عن الدين الإسلامي ذاته، ولا يمكن أن نعدَّه عقيدة دينية مثل المسيحية واليهودية، وأنه أقرب إلى خليط غير مقدَّس من خيالات الصحراء، والحسيَّة الشهوانية، والخرافات، والاتِّكاليات والإيمان بالقدر، وهي قيمٌ تحول بين المسلمين وإحراز أي تقدُّم اجتماعي راقٍ وفاضل؛ وبدلاً من تحرير البشر من عراقيل الغموض والظلام؛ كبَّلهم الإسلام أكثر؛ وبمجرَّد تحرُّرهم من العقيدة الإسلامية،

---

(١) انظر: حسن حنفي. جدل الثوابت والمتغيِّرات في الفكر الإسلامي. — التسامُح. — المرجع السابق. — ص ١٠ — ٢٢.

(٢) انظر: رضوان السيِّد. مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين في الأزمنة الحديثة. — أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣م. — ص ٩. — (سلسلة دراسات إستراتيجية؛ ٨٩).

وتبنِّي مفاهيم الغرب في أسلوب حياتهم وفكرهم، فإن ذلك سيكون أفضل لهم وللعالم كلِّه».[١]

على أي حال فإن هذه المقولة قد وظِّفت من منطلقات مختلفة، وكلها تصب، في النهاية، في الدعوة إلى التخلِّي عن هذه الخصوصية. وقد تأثَّر بها بعض من قومنا، فأصبحوا لا يحبِّذون هذا المنطلق، بل ربَّما يدعون إلى نبذ هذه الخصوصية، خوفاً من أن تُخرجنا من هذا الركب. وإذا ما حصل هذا، فعلاً، فإنه لم يعد في الأمر خصوصية.[٢]

ليس من السهل أن نتوقَّف عند كل تطوُّر ونرفضه، بحجّة أنه يتعارض مع خصوصيتنا. ولا يعني هذا، كذلك، عدم إعمال التقويم لكل جديد، والنظر في توافُقه أو تعارُضه مع الشرع، ولكن الأمر، هنا، يتعلَّق بالمنطلق القائم على أنَّ الأصل في الأشياء القبول. وستظل لنا خصوصيتنا المتفاعلة مع الواقع، المتطلِّعة إلى المستقبل، الراغبة في الإسهام في الحركة الحضارية القائمة. وفي هذا يقول الدكتور عبدالرحمن ابن صالح العشماوي، في كتابه:

---

(١) انظر: محمَّد أسد. الطريق إلى مكَّة/ ترجمة رفعت السيد علي، تقديم صالح بن عبدالرحمن الحصيِّن. – الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامَّة، ١٤٢٥هـ. – ص ٢٦٩.

(٢) انظر: فرانسوا بوجارت. الخصوصيات لا تعني أن هناك تناقضًا جوهريًّا بين القيم. – قضايا إسلامية معاصرة ع ٢٨ – ٢٩ (صيف وخريف ٢٠٠٤ – ١٤٢٥هـ). – ص ٧١ – ٨٠.

بلادنا والتميُّز: «وهذا التميُّز لبلادنا يجعل مسؤوليتها كبيرة جدًا في الحفاظ عليه قولاً وعملاً، فهو ركن ركين، يحفظ كيانها، ويرفع مكانتها في العالمين. إن بلدًا هذه مكانته الروحية، وهذا تميُّزه، لجدير أن يُخضِعَ كلَّ وسيلة من وسائل الحياة المادية لخدمة هذه المكانة، والحفاظ على هذا التميُّز».[١]

الشرعية الكاملة لدينا تقوم «على الاقتران الوثيق بين العقيدة والشريعة وبين الدين والدولة. وهكذا فإنه في وعي المعتدلين (منَّا) أو أتباع التيار الرئيس: هناك منهج إسلامي كامل في شتَّى مناحي الحياة العقلية والشعورية والمادية. ومن جوانب هذا المنهج ضرورة أن يكون النظام السياسي أداةً بيد الدين من أجل اكتمال تطبيق المنهج».[٢] وليس العكس، بحيث يكون الدين أداةً بيد النظام السياسي.

يقول رضوان السيد: «ليس من حقِّ أحدٍ أن يطلب منَّا التخلِّي عن ثوابتنا، أو حتى القول بنسبية الحقيقة، بل المطلوب منَّا تطبيق منهج «التعارُف» القرآني الأقرب من التسامُح القرآني الأقرب من التسامُح إلى طبيعة الإسلام. والتعارُف هو المعرفة المتبادلة، وهو

---

(١) انظر: عبدالرحمن صالح العشماوي. بلادُنا والتميُّز: مقالات نثرية. — ط ٢. — الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. — ص ٧ — ١٤.

(٢) انظر: رضوان السيِّد. الهوية الثقافية بين الثوابت والمتغيِّرات. — التسامُح. — مرجع سابق. — ص ٢٣ — ٣٢.

الاعتراف المتبادل بالحقِّ في الاختلاف: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ ﴾، وهذا الحقُّ لا يمكن أن ينبني إلاّ على المعرفة والتعارُف، وأن نعيش عصرنا وعالمنا. ولا خشية على الهوية والانتماء من الانفتاح؛ لأن الهوية المنفتحة والمتجدِّدة هي الباقية. ولا واصلَ بين الثولبت والمتغيّرات غير منهج التعارُف».[1]

* * *

(١) انظر: رضوان السيِّد. التعدُّد والتسامح والاعتراف: نظرة في الثوابت والفهم والتجربة التاريخية. – التسامُح. – ع ١٢ (خريف ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). – ص ١١ – ٢٠.

الوقفة الثانية

الهاجس من الخصوصية

في عدد يوم الجمعة ١٤٢١/١/١٦هـ من صحيفة عكاظ، طرقت الدكتورة عزيزة المانع موضوع الخصوصية، التي كثيرًا ما نتشبَّث بها، ونستخدمها "درعًا واقيًا" عند طرق أي موضوع فيه حركة وتطوُّر، في زمان لا يسمح إلا بالحركة والتطوُّر. ودعت الكاتبة إلى إيضاح علمي مدروس، أكاديميًا، لمفهوم الخصوصية، بحيث تتحوَّل إلى انطلاق، لا إلى قيد يقيِّد حياتنا.

ولتسمح الدكتورة عزيزة المانع بمشاطرتها هذا المنطلق، إذ إن مفهوم الخصوصية قد بدأ يأخذ منحنىً أخرَ غير المراد منه، فأضحى بعضنا يختبئ وراءه، كلَّما واجهتنا حالة من حالات تستدعي التعامُل معها، بقدر عالٍ من الإيجابية. ولتسمح الدكتورة عزيزة المانع، كذلك، أن أتشبَّث، معها، بهذه الخصوصية، لا بالمفهوم الذي بدأ يبرز الآن، ولكن بالمفهوم المنطلق نحو الأفضل، وإلى آفاق الحياة المعاصرة، دون التخلِّي عن الثوابت والمثل والمبادئ.

ليس في هذا إلماحة إلى أن الكاتبة توحي بعكس ذلك، ولكنه التوكيد على قدرتنا في مجتمعنا الإسلامي على الجمع بين الانطلاق في الحياة، مع الحفاظ على الخصوصية، لاسيَّما أنها

خصوصية يراد لها التعميم. فنحن لا نختبئ وراء هذه الخصوصية، ونرفض بالتالي أن يشاطرنا إياها غيرنا، بل إننا مطالبون بتقديمها إلى الآخر، فهي ليست وقفاً علينا.

وواقع الحال أنه قبل بزوغ هذا المصطلح كانت بيننا فئة، ولا تزال، تغار على هذا الدين، والغيرة مطلوبة من كل منتمٍ إليه، وهي موجودة لدى الجميع، مع تفاوت يسير في المقدار، فلدينا الغيور المتسامح، كما أن لدينا الغيور غير القابل للتنازُل.

الخصوصية التي نتحدَّث عنها لا بد أن يتوافر فيها الإخلاص والصواب/المتابعة. وأزعم أن توافُر هذين العنصرين يجعل من الخصوصية دافعًا، لا مانعًا، دافعًا إلى المزيد من التطوير في الحياة والفهم والسماحة والتيسير على النفس وعلى الآخر. وهي خصوصية دافعة إلى السبق في مجالات الحياة الاجتماعية والعلمية، فما علمنا أن هذا الدين يقف في وجه أي تطوير اجتماعي وعلمي وثقافي وحضاري، ما دام هذا التطوير قائمًا على قواعد راسخة في الدين الحنيف.

الخصوصية دافع لنا، لا مانع، من ناحية إيجاد البيئات المناسبة للانطلاق إلى هذا التطوُّر الاجتماعي، دون اللجوء بالضرورة إلى أنماط موجودة في بيئات أخرى، ظن بعضنا أنها تصلح للبيئة الإسلامية في مجتمع مسلم. ومن هنا فإني أتَّفق، بصفتي قارئًا، لما تنشره الدكتورة عزيزة المانع من هذا الطرح في مفهوم الخصوصية الدافعة لا المانعة، وعلينا أن نكون على قدر

عالٍ من الوضوح والشفافية في مفهوم الخصوصية، فلا إفراط ولا تفريط في هذا المفهوم.

* * *

الوقفة الثالثة:

الاقتناع

لا بدَّ في البدء من زرع الاقتناع التام بأن ما تقوم به المملكة العربية السعودية من تحكيم لشرع الله تعالى لا يمكن أن يتنافى مع طبيعة البشر بأي حال، إذ إن الشارعَ الحكيم لم يفرض هذه الأحكام ظلمًا للعباد، أو جورًا أو اعتداءً على كرامة الإنسان، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾ (النساء: ٤٠).

والقاعدة الأصولية تؤكِّد على أن: مقاصد الأحكام مصالح الأنام. والأمن، بأنواعه، مصلحة للأنام لا تقوم إلا على تطبيق الحدود الشرعية، مع عدم إغفال جوانب الرحمة والشفقة، وعدم التشفِّي والمهانة لابن آدم، ولذا لا تقام الحدود حتَّى تستنفذ جميع جوانب الدرء، ولكنها في النهاية تقام، وستقام – بإذن الله تعالى – في مجالات الحقوق الخاصَّة، والحقوق العامة.

لا بدَّ، كذلك، من زرع الاقتناع لدى الآخر، أن اهتزاز الأمن لديهم، ولدى غيرهم، إنما يقوم على التهاون في تطبيق العقوبات، والتغاضي عن الردع، وبالتالي يخرج المجرم ليعود إلى فعلته، أقوى

مما كان عليه من قبل. ويكفي أن ننظر إلى معدَّلات الجريمة في مجتمعات تطبِّق الحدود، ومعدَّلاتها في مجتمعات تتهاون فيها.

زرع الاقتناع هذا لدى الآخر إنما تقوم على الحوار المباشر مع تلك الهيئات والمنظمات، التي تصدر تقاريرها بناءً على معايير وضعتها هي من منطلقاتها الثقافية والفكرية. ولا يكفي التصدِّي المحلّي للتقرير بعد صدوره، بل إنه من المهم جدًا سبق التقرير بهذا الحوار، على غرار ما تقوم به وزارة الخارجية، بالمملكة العربية السعودية.

الاقتناع المزروع لدينا، بحكم انتمائنا لهذا الدين الحنيف، وتصديقنا لهذا الإيمان بالعمل، قولاً وفعلاً، في العبادات والمعاملات، لا يكفي وحده لإقناع الآخر بما نحن عليه، وفيه، من خير عميم، بل لا يكفي أن تكون حجَّتنا، أمام الآخر، أننا نطبِّق الإسلام دستورًا في حياتنا، إن لم نبيِّن للآخر هذا الإسلام، الذي نتمثَّله في حياتنا كلها، ذلك أن بعضنًا منا يحتجُّ، دائمًا، بتطبيق الإسلام، وهذا حقٌّ، ولكنها كلمة يقولها عند مَن لا يدركون هذا الإسلام المطبَّق، بل ربَّما إن بعضهم يدرك شيئًا مشوَّهًا عن الإسلام، فنريد بطرحنا هذا التشويه.

هذه المسؤولية، المتمثِّلة في زرع الاقتناع، لا تقتصر على المملكة العربية السعودية، وإن كانت هذه البلاد رائدةً في ذلك، بل إن المسؤولية إسلامية مشتركة بين الدول والهيئات والمنظمات والجاليات والأقليات والأفراد والمؤسَّسات التعليمية العليا ومراكز البحوث والمؤسَّسات الثقافية.. وغيرها. ذلك أن التهمة الموجَّهة لهذه

البلاد إنما هي تهمة لما تطبِّقه البلاد من شرع الله تعالى في فهم الحياة، والتعامُل معها، ومع عناصرها الفاعلة فيها، كالإنسان والحيوان والنبات والبيئة، وغيرها. وعلى كلٍ القيام بهذه المسؤولية.[١] يقول بروس ب. لورنس: «لقد أصبحت السعودية دولةً – وطنيةً عصرية قادرة على الاستمرار، ليس عبر فرض قواعد السلوك الإسلامية، وإنما من خلال التعامُل مع الدين باعتباره أسلوب حياة. فباسم الإسلام تُدخل الدولة تغييرات قد لا تكون مقبولةً من شعب غير مهيّأ وأقل تحمُّسًا للضلوع في العالم المعاصر».[٢]

* * *

(١) انظر: علاء طاهر. الخصوصية الإستراتيجية للعالم العربي. – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م. – ٢٤٠ ص. وانظر: خصوصيات العالم الإسلامي والمواجهات مع الإستراتيجيات العالمية. – ص ١٨٥ – ٣٠٦. في: علاء طاهر. العالم الإسلامي في الإستراتيجيات العالمية المعاصرة. – باريس: مركز الدراسات العربي – الأوروبي، ١٩٩٨م.

(٢) انظر: بروس ب. لورنس. تحطيم الأسطورة: تخطّي الإسلام للعنف/ ترجمة غسّان علم الدين، مراجعة رضوان السيد. – الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. – ص ١٥٢.

الوقفة الرابعة:

خصوصية المرأة

المعلوم لدينا أن للمرأة في مجتمعنا خصوصيةً قائمةً على مُثُل هذا الدين ومبادئه، ومن هذه الخصوصية، عندنا، عدم اختلاطها بالرجال الأجانب، والرجل الأجنبي عن المرأة محدَّد في الفقه الإسلامي. ومع هذا المفهوم فإن المرأة، من حيث كونُها جزءًا فاعلاً ومهمًّا في هذا المجتمع، وفي أي مجتمع، فإنها مطالبة بأن تكون على قدر عالٍ من هذه المسؤولية، بحيث تسهم في بناء المجتمع أُمًّا وزوجة وبنتًا وعاملة منتجة وطالبة متعلِّمة.

المرأة العاملة، وهي مدار تخصيص هذه الوقفة، بحاجة عندنا إلى أن تكون لها بيئة عمل، تتناسب مع ما يتطلَّبه دينها منها. والبيئة هذه ممكنة، إذا ابتعد المجتمع المسلم عن تطبيق نماذج جاهزة موجودة، لكنها لم تضع اعتبارًا لخصوصية هذه المرأة، بل إنها جعلتها حافزًا من الحوافز المفيدة في نجاح المشروعات التجارية والاجتماعية. والمرأة عاملة، وليست مجرَّد حافز من الحوافز، أي أنها تسهم في التخطيط والتنظيم، ثم التنفيذ، وليست مجرَّد مسوِّقة للسلعة، سواء أكانت هذه السلعة اجتماعية أم تجارية.

علينا أن نقرَّ أن هناك مجتمعاتٍ نظرت إليها على أنها حافزٌ فقط، ويكفي أن ننظر من حولنا لنرى مصداق هذا الزعم الذي

لم يعد زعمًا، بل إنه أضحى مملولاً لدى بعض المتلقِّين، ذكورًا وإناثًا، مع أنه ظاهرة تزيد ولا تنقص. ومن هنا جاءت الدعوة إلى إيجاد البيئة التي تتيح مجالاً واسعًا للمرأة أن تعمل وتنتج، دون أن تتعرَّض لما تتعرَّض له أي امرأة في مجتمع لم يعمد إلى إيجاد البيئة الصالحة لعمل المرأة. يقول محمد الشتيوي: «... إن عقيدة المسلمين في الخلق الإلهي تفرض عليهم الإيمان اليقيني بأنه ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾، وبأن سننه في الخلق والتكوين ثابتة لا تتغيَّر. ولا ريب أن الفقهاء ينظرون إلى المرأة نظرةً مؤسَّسة على أنها مخلوق إلهي ذو خصائص أنثوية لا يجوز تغييرها، وله أحكام شرعية تطابق خلقها بوصفها أنثى، لذلك فإن كل اجتهاد يميل إلى تطوير النظر في أحكام المرأة بما يخالف في نظرهم ما خلقها الله عليه يعدُّ منكرًا من القول يصادم عقيدة الخلق».[1]

الوضوح والشفافية تستدعي التصريح، لا التلميح في هذه البيئة، إذ المقصود فيها تجنيب المرأة الاختلاط بالرجال الأجانب، وبالتالي تجنيب الرجال الاختلاط بالنساء الأجنبيات عنه، فليست المسألة هنا ذات طريق واحد، فيه تركيز على المرأة دون الرجل، فإذا طولبت المرأة بالستر والحشمة، طولب الرجل، كذلك، بالستر والحشمة، والحدود معروفة، ليست مجالاً للاجتهاد الذي

---

(١) انظر: محمد الشتيوي. إشكالية الاجتهاد بين العقيدة والتاريخ (العرف والمرأة نموذجًا). – التسامُح. – ع ١٢ (خريف ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م). – ص ١٥١ – ١٦١.

قد يصيب أو يخطئ، فالمطالبة هنا مشتركة ولا تنصبُّ على المرأة وحدها.[١]

هناك صور جيِّدة لهذه البيئة موجودة، وأزعم أنها فاعلة، وتؤدِّي الغرض، مع قدر من التطوير، مثل وجود مشافٍ ومصارف ومتاجر... إلخ، وقبل ذلك كله مدارس وكليات ومعاهد، وهكذا. وإذا كان يعتري هذا شيء من النقص فإن تلافي النقص مطلوب، وأظن أن العيب ليس في الفكرة، ولن يكون فيها، بل إن العيب في ضعف القناعة والإرادة في إيجاد هذه البيئة، وعدم وجود هذه البيئة في مجتمعات العالم الأول لا يعني عدم إمكانية وجودها في أي مجتمع، ناهيك عن أن نواتها موجودة في بعض المجتمعات التي أضحت تطالب بمثل هذه البيئة.

الخصوصية ليست محصورة في مجال المرأة، بل إن أمورًا كثيرة تتردَّد فيها الخصوصية، ليفهم منها عدم الرغبة في الانطلاق،[٢] بل المنع من الانطلاق، وأذكِّر هنا أن خصوصيتنا التي نردِّدها ونعلنها، هي تلك الخصوصية التي تضفي علينا مسؤولية عظيمة، من التفاعُل مع الأحداث القائمة، والعيش مع العصر الذي

---

(١) انظر: عبدالحليم محمَّد أبو شقَّة. تحرير المرأة في عصر الرسالة: دراسة عن المرأة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيحي البخاري ومسلم. — ٦ ج. — ط ٦. — الكويت: دار القلم، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: مسعود ضاهر. خصوصية الثقافة في مواجهة الثقافة الكونية. — العربي. — ع ٤٣٨ (مج ٣٨) (مايو/أيار ١٩٩٥م). — ص ٥٨.

نحن فيه،[1] دون أن يكون ذلك على حساب مُثُلنا ومبادئنا وثقافتنا وفكرنا وثوابتنا المستمدَّة من الشريعة الإسلامية. وهذا ما يجعلنا نردِّد أن هذا الدين صالح لكل زمان ومكان، وبالتالي فإن هذه المقولة لا ينبغي أن تُردَّد دون مضمون، ودون تطبيق للمضمون.

* * *

(١) انظر: العالم الثالث والثقافة: الخصوصية في مواجهة المركزية الغربية. – ص ٤٧ – ٦٠.

في: مفيد الزيدي. قضايا العولمة والمعلوماتيَّة. – عمَّان: دار أسامة، ٢٠٠٣م. – ٢٢٤ ص.

الوقفة الخامسة:

التقويم الهجري

قال أحد أساتذتي، ممن درست عليهم اللغة العربية، في بداية التسعينات الهجرية، السبعينات الميلادية: «احمدوا ربكم أن دولتكم تدفع لكم الرواتب والمكافآت بالتاريخ الهجري، وإلا لكنتم، مثل غيركم، قد نسيتموه». وكان تعليقه هذا يرن في ذهني منذ ذلك اليوم، في ذلك التاريخ الهجري ١٣٩١هـ وأضحى هذا الرنين لمدة خمسة وثلاثين عامًا، أتذكّره كلما أطلَّ علينا عام هجري جديد. ولذا وجدتني أقف وقفة خاصة مع نهاية كل عام هجري وبداية آخر، وعندما استعرضت ما أسهمتُ به في الصحافة كدت أملُّ من طرق هذا الموضوع. ولكنني أعود إليه اليوم أكثر حماسًا وأكثر أملاً، إذ إن التاريخ الهجري، والتأريخ، به يُعدُّ اليوم جزءً من هويتنا الثقافية والحضارية، وهو بحق يكاد يُنسى في بعض الأوساط العربية والإسلامية.

من الجميل التوكيد عليه، وتكرار التوكيد عليه، في الخطب والصحافة والإعلام، لأننا لا نريد أن ننساق وراء تاريخ الآخر، وإن كان لزامًا علينا اليوم عدم إغفاله، إذ إنه التاريخ المعتمد عالميًا، ومع هذا فلم يمنع هذا الاعتماد لذلك التاريخ أن تبقى الأمم، ذات الثقافة الضاربة جذورها في عمق التاريخ من أن

تحتفظ بتاريخها، الذي حفظت به تراثها، وأرَّخت به أحداثها. والتاريخ الهجري الشمسي لا يزال معتمدًا في إيران اليوم. والتاريخ العبري هو المسيطر على الحياة العامة لدى اليهود في فلسطين المحتلَّة، رغم عدم إغفال التقويم المعتمد دوليًا، وكذا الحال في دول ذات ثقافات عريقة، في الصين واليابان، وغيرهما.

في اجتماع عربي مشترك في مؤتمر منظمة العمل العربية، الذي عُقد في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية سنة ١٤٢٠هـ/٢٠٠١م، وتشرَّفت برئاسة بعض جلساته، ومنها الجلسة الختامية، وجدتني أختم المؤتمر بذكر الزمان والمكان، مبتدئًا بالتاريخ الهجري، مثنِّيًا بالتاريخ الميلادي، مما أثار شيئًا من الاستغراب، المصحوب بنبرة الإعجاب في إقحام التاريخ الهجري، الذي صادف دخول شهر ذي الحجّة من العام (١٤٢٠هـ)، حتَّى ذكر لي من كان جالسًا مع الوفود، وبينهم، أن هذه اللفتة قد صوحبت بالتكبير إعجابًا – لعله – بالاعتزاز بالتاريخ أو التقويم الهجري.

في إحدى خطب الجمع لعالم فاضل ركَّز فيها على التاريخ بالهجري، وبيَّن أهمية ذلك، ولكنه لم يكن يغفل اعتماد التأريخ الميلادي في التعامل مع الآخر، فكان لهذا نصيب في خطبته مما قرَّبها كثيرًا من الواقعية، وهو من العلماء الذين يؤخذ من علمهم، ويُقصدون في الفتوى. ومن حقِّ تراثنا وثقافتنا علينا أن نبدأ بهذا التاريخ، مهما قيل عنه، في مسألة رؤية الهلال ونحوها، مما هو خارج عن مجال هذه الوقفة. ومهما كان الأمر فهي أيام تعمل فينا

كما نعمل فيها، والعبرة في هذه الناحية فقط في توكيدنا على هويتنا الثقافية والتمسُّك بكل مقوِّماتها، مهما بدت بعض هذه المقوِّمات بسيطة عند بعضنا.

المؤسف له في الآونة الأخيرة ظهور إهمال، قد يكون متعمَّدًا، من بعض الصحف العربية ودور النشر، للتاريخ الهجري، ووجدت من بعض حاطبي الليل من بعض الكُتَّاب قد جعل هذا الإهمال مؤشِّرًا لما يريد أن يوحي به من أنه يتمتَّع بثقافة عالية عالية، فأضحى التأريخ بالتقويم الهجري مؤشِّرًا، عند هذه الفئة، من مؤشِّرات الماضوية.

* * *

الوقفة السادسة:

الماضوية

إذا أذَّن المؤذِّن فعلى الجميع التوقُّف عن العمل، والتوجُّه إلى المساجد، لأداء الصلاة جماعة. وترى الناس، في كل مكان، يتوقَّفون عن العمل للدنيا، ويتوجَّهون للعمل للآخرة، حتَّى على الطرق السريعة والناس يتوقون إلى إنهاء الرحلة، وهم معفون من الصلاة وحدها، بل يجمعون بين صلاتين، ويقصرونهما كذلك، الصلاة القابلة للقصر، ومع هذا تراهم في منظر جميل جدًا، لا يدركه إلا الذين لا يؤمنون بفرضية الصلاة من غير المسلمين.

إذا رأى شخص من الأشخاص – أيًا كانت منزلته في المجتمع – منكرًا سعى إلى تغييره، بمراتب التغيير المعتبرة شرعًا، باليد أو باللسان أو بالقلب، بحسب إمكاناته المعطاة له من ولي الأمر، وكذا إذا استحسن معروفًا، معتبرًا شرعًا، دعا له الناس من حوله.

إذا قام أحد بجريمة من الجرائم قد تصل إلى القتل، حكمت المحكمة، شرعًا، بقتله قصاصًا، من أجل أن يحيى المجتمع، وإذا سرق قطعت يده، وإذا أفسد في الأرض جرى تعزيره، بما يراه القاضي، بحسب الظروف المحيطة، التي يقدِّرها القاضي، وإذا زنى المحصَن، ذكرًا كان أم أنثى، عوقب عقابًا مغلَّظًا، لأنه خان الأمانة، وضيَّع النسل.

هكذا تقوم الأمم، ومع ذلك كله فإن تقريرًا رسميًا يظهر أخيرًا ليقرر أن هذه "الممارسات" تعد تخلُّفًا، وأن المملكة العربية السعودية لن تتقدَّم، ولن تدخل في دائرة العولمة، إلا إذا ألغت إغلاق المحلاَّت وقت الصلاة، وتركت الأمور على رغبة أصحاب المحلاَّت، فإن شاءوا صلَّوا في المساجد، وإن شاءوا صلَّوا في محلاَّتهم، وإن شاءوا صلَّوا في بيوتهم، بعد أن يعودوا إليها، وإن شاءوا لم يصلُّوا إطلاقًا.[1]

لن تتقدَّم المملكة العربية السعودية، ولن تدخل في دائرة العولمة إلا إذا ألغت جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، رغم أنه أسلوب متَّبع في أنحاء من العالم، لأنه يتماشى مع فطرة الإنسان، في النزوع إلى الخير والدعوة إليه، والنفور من الشر والترغيب عنه، مهما اختلفت الوسائل والآليات، ولكل ثقافة وسائلها وآلياتها. وهكذا يقول التقرير الرسمي، وكأن جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامل من عوامل التأخُّر والتخلُّف، الذي سيعيق المملكة العربية السعودية عن اللحاق في "ركب الحضارة".

قالوا كذلك إن المملكة العربية السعودية إذا أرادت اللحاق في "ركب الحضارة" فعليها أن تلغي عقوبة الإعدام. والذي قال هذا من خلال تقرير رسمي، يطبِّق عقوبة الإعدام، في بعض مناطقه،

---

(١) انظر، مثلاً: أكبر أحمد. الإسلام تحت الحصار/ ترجمة عزَّت شعلان. – بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٤م. – ٢٣٢ ص.

وبصورة ثبت الآن أنها غير رحيمة، إما بالصعق الكهربائي، أو بالحقنة السامة، أو بالغاز السام، أو بالشنق، وكل هذه منهي عنها شرعًا.

إذا كان المرء لا يستغرب مثل هذا، على هذا الشكل من الطرح من جهات خارجية، لا تتَّفق معنا في المنطلقات والأهداف، فإن الغريب حقًا أن يستهوي هذا التقرير بعض أبناء الأُمَّة، خارج المملكة العربية السعودية، الذين لم يتذوَّقوا طعم الأمن والأمان الاجتماعي، الذي تعيشه هذه البلاد، والذي تُسهم فيه مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل ملحوظ، استرعى انتباه الجميع، وكان موضع ثناء من قيادتنا، بل إنه موضع دعم دائم ومتابعة للجهود الطيِّبة، التي يقوم بها هذا الجهاز، لوقاية المجتمع من كثير من التجاوزات الفردية. والوقاية توفِّر كثيرًا على الجهات الأمنية الأخرى، التي تدخل كلها في مفهوم الحسبة.

للعلم، فقط، فإن ولاية كاليفورنيا بالولايات المتَّحدة الأمريكية وحدها تنفق على السجون أكثر من إنفاقها على التعليم، و٢٨ مليون نسمة أمريكي (عُشر السكان) قد حصَّنوا بيوتهم، بشكل أشبه ما يكون بالقلاع، وينفقون على الحراسات المدنية أكثر مما ينفقون على الشرطة.

عندما نتحدَّث عن التقرير الرسمي الذي ظهر أخيرًا، وفيه يُطلب من المملكة العربية السعودية إلغاء إغلاق المحلات العامَّة وقت الصلاة، وإيقاف نشاطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

وإلغاء الحدود، لاسيَّما عقوبة الإعدام، عندما نتحدَّث عن هذا كله فإننا نتحدَّث عن شكل من أشكال التصادُم الحضاري.[١]

يُخشى أن يمتدَّ الأمر بالمؤسَّسات الرسمية وغير الرسمية الغربية، ليصل بها إلى الولوج في ممارسات وسلوكيات المسلمين، بحيث تسعى بعض الدول، في طريقها لفرض العولمة، إلى فرض سلوكيات تقتنع هي بها، أو انتقاد سلوكيات هي ليست مقتنعة بها.[٢]

* * *

(١) انظر: التصادُم الفكري. – ص ١١٧ – ٢٢٧.

في: علي بن إبراهيم النملة. الفكر بين العلم والسلطة: من التصادُم إلى التعايُش. – الرياض: المؤلف، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م. – ٢٧٧ ص.

(٢) انظر: أوليفييه روا. عولمة الإسلام. – بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣م. – ٢٢٢ ص.

الوقفة السابعة:

التنازُلات

ما دام الأمر قد وصل إلى حد انتقاد المملكة العربية السعودية في طريقتها لحثِّ الناس على الصلاة، فما الذي يمنع بعض الدول، أو بعض المنظَّمات الدولية، أن تنتقد طريقة المسلمين في الصيام مثلاً، فتدعو المملكة العربية السعودية إلى السماح بالمجاهرة بالإفطار، أوَّلاً لغير المسلمين المقيمين في المملكة، ثم بعد ذلك، ربَّما، للمسلمين أنفسهم، الذين يرغبون في الإفطار مجاهرة في شهر رمضان المبارك، وربَّما يأتي الانتقاد من الإعلان الذي تنشره وزارة الداخلية – مشكورة – كلَّ عام مع قدوم شهر رمضان المبارك، وتحذِّر فيه الجميع، بما فيهم غير المسلمين، من المجاهرة في الإفطار، نهار رمضان، مراعاة لشعور المسلمين الصائمين.

يُخشى، كذلك، أن يمتدَّ الانتقاد، الذي بدأ، الآن، ليشمل عاداتنا وعلاقاتنا العامة والخاصَّة، لاسيما القائمة منها على هدي من كتاب الله تعالى وسنة نبيه محمَّد بن عبدالله ﷺ، مثل علاقات الآباء بالأولاد، ذكورًا وإناثًا، وعلاقات الأزواج بعضهم ببعض، بما في ذلك التعدُّد في الزوجات، والولوج في العلاقات الزوجية، وطريقة الخطبة والزواج... وهكذا، إلى أن يشمل الانتقاد جميع صنوف

الحياة المتَّبعة في بلادنا، وفي بلاد المسلمين، لاسيَّما القائمة منها على منطلقات دينية.[١]

إننا ونحن ندخل الألفية الميلادية الثالثة لا بدَّ أن ندرك أن ذلك لن يغيِّر من نظرتنا للحياة والكون، من حيث الثوابتُ التي نسير عليها، بل إن هذا الوهج الإعلامي للولوج في الألفية الثالثة ستكون له آثار إيجابية على المجتمع المسلم، حينما يدرَك البعد الديني لهذا الانتظار لحلول عام ٢٠٠١ ميلادية، لاسيَّما أن هناك إرهاصات قوية نحو "تدين" هذا القرن الحادي والعشرين الميلادي، كانت ستستهلُّ هذه الإرهاصات بزيارات للبابا إلى المنطقة العربية الإسلامية، في العراق والشام وفلسطين.[٢]

الإيجابية تكمن – فيما يتوقَّع – في زيادة الوعي الديني، ولفظ العلمانية، واستغلال العولمة على أنها مبشِّر من مبشِّرات العودة إلى الدين، إذ إن الإسلام هو الدين العالمي، بروحانياته ونظراته للسياسة والاقتصاد والمجتمع والعلاقات الدولية، وهي أمور لا تزال تحتاج إلى مزيد من التفعيل.[٣] وعندها لن تُرمى

---

(١) انظر: محمَّد السمَّاك. العولمة وآثارها على الخصوصيَّات الثقافية. – الاجتهاد. – ع ٥٢ و٥٣ (خريف وشتاء العام ٢٠٠١ – ٢٠٠٢/ ١٤٢٢هـ). – ص ٨٣ – ٩٦.

(٢) انظر: عبدالعزيز بن عثمان التويجري. العالم الإسلامي في عصر العولمة. – القاهرة: دار الشروق، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م). – ٢٢٩ ص.

(٣) انظر: فوزية العشماوي. الحوار بين الحضارات وقضايا العصر: العولمة =

المملكة العربية السعودية والبلاد الإسلامية الأخرى، التي تسعى إلى تطبيق الإسلام، بالتخلُّف عندما تقيم شعائر الإسلام على المستوى الفردي والعام. وعندها ستعترف بعض الدول والمنظمات الدولية أن ما تقوم به المملكة العربية السعودية من تطبيق للإسلام، إنما ينعكس على سعادة الأُمَّة وأمنها واستقرارها وأمانها.[١]

يُخشى أن يصل الأمر بهذه الجهة الرسمية إلى متابعة سلوكيات المسلمين، وممارساتهم اليومية، النابعة من أحكام الشرع الإسلامي، واعتبار هذه من أسباب التخلُّف. كالنظر في السنن والمستحبَّات في الإسلام، فتُعدُّ، كذلك، من أسباب التخلُّف.[٢] وقد درجت المجتمعات غير المسلمة على ضعف الانضباط في سلوكيات بسيطة غير معقَّدة، ولكنها محبَّبة لدى المسلمين، مع وجود بعض المسلمين، المتَّبعين لبعض السلوكيات الغربية في مسألة "التيمُّن"، إذ لم يروا بأسًا في اتِّباع سنن من كان قبلنا، حذو القُذَّة بالقُذَّة. ورأوا أنه من التقدُّم ألا نلقي بالاً لمثل هذه الأمور

=

وآثارها على الخصوصيَّات الثقافية. — الاجتهاد. — مرجع سابق. — ص ٩٧ — ١١٢.

(١) يُرجع إلى عبارة محمَّد أسد، في مطلع هذا الفصل، في نظرة الآخر إلى أسباب تخلُّف المسلمين.

(٢) انظر: روجيه دو باسكويه. إظهار الإسلام. — القاهرة: مكتبة الشروق، (١٩٩٤م). — ١٩٣ ص.

السطحية، هكذا عدُّوها من الأمور السطحية، بل إنهم عدُّوا التمسُّك بها، اقتداءً بسنَّة المصطفى ﷺ، نوعًا من التعقيدات التي لا ينبغي الالتفات إليها، ولا تربية الأبناء عليها.

هذا في الأكل والشرب، فما بالك في بقية السلوكيات التي تحثُّ على تقديم اليمين على الشمال في مواضع، وتحث على تقديم الشمال على اليمين في مواضع أخرى، ثم البسملة في الأعمال كلها، وحمد الله عند الانتهاء من التمتُّع بنعمة من نعم الله. إنها تربية ربَّانية تبعث على الاطمئنان والشعور بمنة الله تعالى على عباده، والشعور كذلك بإمكانية زوالها، إن لم تُحمد ويُشكر الله عليها.

بالإمكان تتبُّع سلوكيات وممارسات، ولا أقول عادات، للنظر فيها على أنها من أنماط التخلُّف، إذا لم تكن معهودةً لدى الذين يُعِدُّون التقارير، ويسعون إلى رفاهية الإنسان في هذه الحياة، من منطلقاتهم الثقافية، التي بنوها بالاعتياد والتنظير والفلسفات، التي لا تتَّكئ كثيرًا على أساس ثابت، مقبول لدى الجميع. ومع هذا فإن هذه التقارير ذات الوجهة الواحدة إنما هي سعي محموم، ولكنه سريع وسطحي، إلى تمثُّل العولمة من منطلقات غربية بحتة، ذات الاتجاه الواحد الذي يملي ولا يأخذ، وينظر أنه، دائمًا، على حق، والجميع دونه، دائمًا، على باطل.[1]

---

(١) انظر: مناف منصور. شرق الخصوصيات، شرق العولمة. — بيروت: مكتبة صادر، ٢٠٠٤م. — ١٧٥ ص.

ثم أخيرًا قد يصل الأمر إلى أن تعدَّ المملكة العربية السعودية متخلِّفة؛ لأنها تأخذ باللغة العربية وبالتقويم الهجري، وتدعو الدول الإسلامية إلى الأخذ به، وتحث الشركات والمؤسَّسات التي تتعامل مع الآخرين على عدم إغفاله. وهكذا تتعدَّد نقاط التخلُّف في المملكة العربية السعودية، كلما أصرَّت على نهجها الذي تمسَّكت به منذ قامت على يد مؤسِّسها الملك عبد العزيز عبد الرحمن – رحمه الله – الذي جاء امتدادًا للقيادة السعودية، التي انطلقت من الدرعية بقيادة الإمام محمَّد بن سعود – رحمه الله –.

لقد اتُّهمت المملكة العربية السعودية بهذا، من قبل، من بعض القوميين والعروبيين والاشتراكيين والبعثيين من أبناء الأُمَّة، إلا أن التهمة لم تكن التخلُّف، ولكنها كانت الرجعية، ورحم الله فيصل بن عبدالعزيز، الذي رحَّب بالرجعية، إذا كانت التمسُّك بأحكام الشرع الحنيف، على هدي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله محمَّد بن عبدالله ﷺ ونهج السلف الصالح.

من المهمِّ، في نهاية هذه الوقفة، النظر إلى هذا الموقف من ممارسات المملكة العربية السعودية، في استثمار حقِّها في الاستثناء الثقافي، فيما له صلةٌ بالعولمة الثقافية في إصرار هذه البلاد على تطبيق شرع الله تعالى.[1]

---

(١) انظر في مناقشة النظرة الإسلامية للعولمة: محمود حمدي زقزوق. الإسلام في عصر العولمة. – القاهرة: مكتبة الشروق، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م. – ١٢٠ ص، ومحمَّد الجوهري حمد الجوهري. العولمة والثقافة الإسلامية. –

=

على أن تطبيق الشريعة الإسلامية موقفٌ ليس محصورًا على هذه البلاد، ولعلَّه لا يُعدُّ من الخصوصية المحصورة، بمصادرة جهود الدول الإسلامية التي تطبِّق شرع الله تعالى، وهي سائرة في هذا التوجُّه بقدر من الرويَّة والتدرُّج. ولكنه، في هذا الصدد، يجسِّد المبدأ الذي تسير عليه، وكلُّ البلاد التي ترى في المملكة العربية السعودية نموذجًا للثبات على المبدأ، مع الانطلاق في النماء، مما هو مجالٌ لنقاش مستفيض من قِبل علماء الأمَّة وقياداتها السياسية والمفكِّرين المنتمين.(١)

* * *

=

القاهرة: دار الأمين، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م. – ١٨٤ ص، وعصام نور سرية. العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي. – الإسكندرية: مؤسَّسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥م. – ١١٩ ص، وعبدالله الأشعل. المسلمون والنظام العالمي الجديد. – القاهرة: دار المعارف، (١٩٩٩م). – ١٢٨ ص. – (سلسلة اقرأ؛ ٦٤١).

(١) انظر: كمال عبدالغني المرسي. العلمانية والعولمة والأزهر. – (الإسكندرية): دار المعرفة الجامعية، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م. – ٢٧٩ ص. وجامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية. العولمة وموقف الفكر الإسلامي منها. – الإسكندرية: الدار المصرية، ٢٠٠م. – ٢٧٣ ص. – (أعمال مؤتمر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية – جامعة الأزهر ٢٩ – ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩م).

الوقفة الثامنة:

صورة بلادنا

في مطلع شهر شعبان من عام ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/١٠/٩م صدر للأستاذ حمد بن عبدالله القاضي عضو مجلس الشورى، ورئيس تحرير مجلة المجلة العربية، والكاتب الصحفي الهادئ كتابٌ بعنوان رؤية حول تصحيح صورة إسلامنا وبلادنا،[1] ووجدت من خلال اطّلاعي على الكتاب أنه «رؤية» كما هو عنوان الكتاب، ضمَّنها الكاتب رغبته في تعديل الصورة النمطية عن المملكة العربية السعودية، بصفتها بلادًا تحكم بالإسلام، وتصرُّ على هذه الخصوصية. كانت هذه الصورة النمطية قائمة من قبل، لكنها ترسَّخت عندما حدث ما حدث يوم الثلاثاء ١٤٢٢/٦/٢٢هـ، الموافق ٢٠٠١/٩/١١م.

منذ ذلك الوقت والجهود قائمة في محاولة للوصول إلى «رؤية»، فيها قدرٌ عالٍ من الموضوعية لتحسين صورة الإسلام، وبالتالي المملكة العربية السعودية.

الذي ظهر لي من رؤية الأستاذ حمد القاضي أنها موجَّهة إلى

---

(١) انظر: حمد بن عبدالله القاضي. رؤية حول تصحيح صورة إسلامنا وبلادنا. – ط ٣. – الرياض: دار القمرين، ١٤٢٥هـ. – ١٢٨ ص.

غير السعوديين، وغير المسلمين، وتبدأ الرؤية انطلاقتها من الداخل، حيث الخطوة الحاسمة لجلاء الصورة، ومن ذلك التوكيد على أن هذا الدين يحارب كل ما يسيء إلى البشرية، ذلك أنه دين السلام الذي كرَّم الإنسان وحفظ حقوقه، وحفظ عهوده ومواثيقه، وحرَّم قتل النفس إلا بالحق، ويورد الأستاذ حمد القاضي النصوص من الكتاب والسنة وأقوال علماء الأُمَّة وفتاواهم في هذه المجالات، التي تزداد الرغبة في إيضاحها للآخر، وإن كانت واضحة في أذهان أهل هذا الدين.

حيث إن مثل هذه الأعمال، وما جاءت عليه من جهد، بانت فيه روح الكاتب من خلال رؤيته، مقصود بها الآخر، فإنه من المناسب أن تتم ترجمتها إلى اللغات الأخرى، وأن يحرص على توزيعها في المكتبات ومراكز البحوث، ذلك أنها تنطلق من رؤية هادئة واثقة، وفيها من الحجج والبراهين والإثباتات النقلية والعقلية ما يدعو إلى الاسترسال في قراءتها، بل والتوصية للآخر بقراءتها، ذلك أنها تركِّز على ما ينبغي التركيز عليه، وهو سماحة هذا الدين، وأنه دينٌ عالمي، ليس مقصورًا على أُمَّة بعينها أو طائفة أو إقليم بعينه.

في نهاية هذه الرؤية أجد أن الأستاذ حمد القاضي قد طرح بعض «الآليات» لتصحيح صورة الإسلام والمسلمين في عيون الآخر، ومنها: توظيف الإعلام توظيفًا قويًا وسليمًا، في الردِّ على التُّهم، وإنشاء قنوات إعلامية باللغات الأخرى تصل إلى متحدِّثيها، وتخاطبهم بفكرهم، كما تخاطبهم بلسانهم، ثم شغل الصحافة

الأخرى بالمزيد من الإسهامات من المسلمين والعرب، والمتعاطفين مع الإسلام من غير المسلمين، وهم موجودون، وفي ديارهم، ثم عقْد المزيد من الملتقيات والمؤتمرات، في البلاد التي تزداد فيها الحملات على الإسلام والمسلمين، يشترك فيها ويشارك بها مسلمون وغير مسلمين، وعقد ندوات داخل العالم الإسلامي، للتركيز على المزيد من الطرح حول سماحة الإسلام، ومعايشته للعصور والأزمان، وترسيخ الأمن والاستقرار بين المسلمين.

يعرِّج الأستاذ حمد القاضي على مناهج التعليم، التي تشهد، هذه الأيام، طرحًا على مختلف المستويات، ثم يؤكِّد المؤلِّف على المزيد من توزيع ترجمة معاني القرآن الكريم وأحاديث المصطفى محمَّد بن عبدالله ﷺ، ويؤكِّد على ضرورة نشر ثقافة التعايُش مع الآخر، والتوكيد على أن هذا الدين يقوم على الحكمة والموعظة الحسنة، والحرص على توظيف قنوات الاتصال مع الجمهور، توظيفًا واعيًا راشدًا يبين بوضوح حقيقة هذا الدين.

كما يؤكِّد المؤلِّف، في الأخير، على دعم المؤسَّسات الإسلامية مثل رابطة العالم الإسلامي، والعربية مثل جامعة الدول العربية، وتفعيلها، ومجال العلاقات مع الآخر، ثم يقول: «إن دعم هذه المؤسَّسات الإسلامية الواعية والمستقرة داخل البلاد الإسلامية وخارجها، من شأنه أن يُسهم في تصحيح صورة العرب والمسلمين،

ودفع التهم عنهم، وتقديم خطاب حضاري ينطلق من تعاليم الإسلام، وقيم الأُمَّة العربية»[١]

هذه إلماحة لهذه الإسهامة من كاتب قدير، يحمل همَّ الأُمَّة، ويتطلَّع، مع غيره، إلى أن يراها في المقام اللائق بها بين الأمم، تسهم في بناء حضارة، وتؤكّد على عمارة الأرض، وإشاعة السلام والأمن بين الشعوب. ومن هنا فإن هذا الكتاب يعدُّ إضافة جديدة في مفهوم الخصوصية الدافعة.

* * *

(١) حمد بن عبدالله القاضي. رؤية حول تصحيح صورة إسلامنا وبلادنا. – المرجع السابق. – ص ١١١.